



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الاسرائيلية في القدس المحتلة"،

خلال شهر نيسان، ٢٠١٧.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
٣	موجز تنفيذي
٤	أ. شهداء وجرحى
٥	ب. أسرى ومعتقلين
٧	ت. إقتحامات لتجمعات سكنية
٧	ث. إنتهاكات ضد المقدسات
٨	ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة
٩	ح. أنشطة استيطانية وتهويدية
١٠	خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية
١١	د. انتهاكات المستوطنين
١٣	ذ. حصار وإغلاقات
١٣	ر. اليونسكو تعتمد قراراً يعتبر "القدس محتلة"

موجز تنفيذي:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الشهر موضع التقرير، نيسان، ٢٠١٧، انتهاكاته المعهودة ضد القدس المحتلة، بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها، في تحد صارخ لجملة المواثيق والمعاهدات الدولية الناظمة لسلوك القوة الاحتلالية - والتي هي هنا اسرائيل -، وأحدثها قرار اليونسكو في دورتها الـ ٢٠١، الثلاثاء، ٥/٢، والذي جددت فيه التأكيد على جملة من قراراتها السابقة، بما فيه إسلامية الحرم القدسي الشريف ونفيها أية صلة يهودية مزعومة به، ومنها:

* تصفيته الميدانية لمواطنين فلسطينيين، وكالعادة بمزاعم قيامهما بعمليتين ضد عناصر احتلالية؛ بالترافق مع مواصلته ممارسة ذلك الجانب البشع من سياسات العقاب الجماعي بحق ذوي عديد من الشهداء المقدسين، بما فيه بحجز جثامينهم، بزعم تحول الجنازات التي تعقد لتشييعهم لمسيرات ومظاهرات حاشدة "تدعو للعنف وتحرض ضد إسرائيل"، وأنها بيئة خصبة لخروج منفذي عمليات آخرين..الخ.

* تحويله المدينة المحتلة، خاصة بلدتها القديمة، ومحيطها، الى ما يشبه "الثكنة العسكرية"، عشية احتفالات المستوطنين اليهود بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي [أحد الأعياد الرئيسية لدى اليهود، ويحتفل به لمدة ٧ أيام، إحياء لذكرى خروج بني إسرائيل من مصر]، والتي تستمر لاسبوع [٩ الى ١٧/٤].

* شنه حملة اعتقالات واسعة في المدينة المحتلة، الى جانب إبعاده للعديد منهم، سواء عن الأقصى المبارك أو المدينة المحتلة ككل [لفترات تتراوح بين ١٥ يوماً و٦ أشهر]، شملت عدداً من الموظفين التابعين لدائرة الأوقاف الإسلامية، في سلوك احتلالي صار مألوفاً لدى أية احتفالات يهودية بما يسمى بالأعياد اليهودية، بتذكر أن الكثير من هؤلاء المعتقلين والمبعدين عادة ما يكونوا ناشطين في مواجهة اجتياحات المستوطنين اليهود للبلدة القديمة والحرم القدسي الشريف، بما فيه وبوجه خاص الأقصى المبارك، وما يرتكبونه هنا من انتهاكات لحرمة، كتأديتهم طقوساً تلمودية في باحاته.

* اقتحامه لعديد من التجمعات السكنية المقدسية، ودخوله في مواجهات مع المواطنين، وبخاصة في سياق قمعه العنيف لفعاليات نظمها دعماً للاضراب عن الطعام الذي كان أعلن عنه مئات من الاسرى القابعين في سجونهم، بما فيه استخدامه ضدهم وبصورة مكثفة وعشوائية الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل.

* سلسلة من الانتهاكات للاماكن المقدسة في المدينة المحتلة، بما فيه تسهيله وتأمينه اقتحام الأقصى المبارك من قبل نحو ٢٧٥٨ مستوطناً يهودياً - بينهم المتطرف يهودا عتصيون، الذي كان خطط سابقاً لتفجير الموقع الشريف، ومجموعة من غلاة المستوطنين ممن يدعون للإسراع بهدمه وبناء "الهيكل" المزعوم مكانه -، في سياق احتفالاتهم بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي؛ وقيام العديد منهم بأداء طقوس تلمودية، سواء في باحاته أو في محيط أبوابه، وتشكيلهم حلقات رقص وغناء على أبوابه من الخارج، في انتهاك صارخ لوضعيته التاريخية كمكان عبادة خاص بالمسلمين وحدهم. المسيحيين.

* مصادرته وتدميره واعتدائه على عديد من ممتلكات المدينة المحتلة، العامة والخاصة على حد سواء، بالتعارض مع ما يوفره القانون والمعاهدات الدولية من حماية للواقعين تحت نير الاحتلال، كالمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر على دولة الاحتلال "أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

* مواصلته أنشطته الاستيطانية والتهويدية في المدينة المقدسة، وبخاصة تلك الانبعاث المتداولة في وسائل الاعلام الاسرائيلية من شروع وزارة الاسكان الاسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس المحتلة بتحريك و"الدفع قدماً" بمخطط استيطاني ضخم يهدف لبناء ١٥ ألف وحدة استيطانية في منطقة مطار القدس

وأراضي قرية قلنديا، المحيطة بالمنطقة الصناعية الاستيطانية المسماة "عطروت"، شمال غرب القدس المحتلة.

* مواصلته أنشطته الخاصة بهدم / وتوجيه إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية مقدسية، بما فيه بحجة بنائها بدون ترخيص - وبخاصة في منطقة سلوان، الملاصقة للحرم القدسي الشريف من الجهة الجنوبية، والتي يعتبرها جزءاً رئيسياً من ادعاءاته التلمودية -، متجاهلاً حقيقة جعله مهمة حصول أي مقدسي على رخصة بناء في المدينة المحتلة مسألة شبه مستحيلة، متسبباً بالتالي في تشريد عشرات من المواطنين - وكثير منهم أطفال - وتركهم في العراء.

* مواصلة المستوطنين اليهود انتهاكاتهم ضد المقدسيين وممتلكاتهم، مستفيدين في هذا السياق من تغاض إن لم يكن من دعم وتشجيع كاملين من مؤسسات الاحتلال المختلفة.

بأدناه عرض موسع لأبرز الانتهاكات التي أقدم عليها الاحتلال في المدينة المقدسة خلال الفترة موضع

التقرير:

أ. شهداء وجرحى:

واصل الاحتلال الاسرائيلي استهدافه المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة، وما أفضى إليه ذلك من ارتقاء شهيدتين، هما:

* الفتى أحمد غزال (١٧ عاماً / من أبناء مدينة نابلس)، بزعم تنفيذه عملية طعن لمستوطنين في البلدة القديمة من القدس المحتلة، فيما يؤكد شهود عيان تعدد قوات الاحتلال التصفية الميدانية للشهيد - الذي لجأ بعد محاولته تنفيذ عملية الطعن المزعومة إلى إحدى بنايات المنطقة -، مشيرين الى أنه كان بإمكانها إعتقاله أو تحييده دون قتله.

* الشاب المقدسي صهيب مشاهرة (٢١ عاماً)، بعد إطلاق الرصاص عليه عند مفرق تجمع استيطاني "غوش عصيون"، جنوب مدينة بيت لحم، بزعم محاولته تنفيذ عملية دهس لجنود احتلاليين في المنطقة، مزاعم نفتها عائلته، مؤكدة أنه كان في طريقه إلى مدينة الخليل لزيارة شقيقته.

جرحى:

شهد الشهر إصابة العديد من أبناء المدينة المحتلة، حتى لو كانوا بعيدين عن مواجهات وفي مناطق يفترض بها أن تكون آمنة من انتهاكات قوات الاحتلال، كما هو الحال بالنسبة السيدة فاطمة عبيد (٥٢ عاماً)، التي فقدت عيناها اليسرى إضافة الى كسور في الجمجمة، جراء إصابتها بعيار مطاطي اطلقتها قوات احتلالية، أثناء وقوفها وفي ساعة متأخرة من الليل على شرفة منزلها في قرية العيسوية.

وعادة ما تقتحم قوات الاحتلال وبشكل يومي القرية، بحجج وذرائع مختلفة وواهية، تتعمد خلالها إطلاق الأعبرة الحية والمطاطية وقنابل الصوت والغاز بصورة مكثفة وعشوائية، دون الاكتراث بأمن سكانها، كما في واقعة السيدة عبيد وقبلها واقعة إصابة الشاب لؤي عبيد، بعيار مطاطي، في تشرين اول، ٢٠١٥، لدى خروجه إلى شرفة منزله الذي يقع في الطابق الثالث ضمن بناية سكنية، في القرية، فيما لم تكن هناك أي مواجهات.

عضو لجنة "يد واحدة من أجل العيسوية"، محمد أبو الحمص، إستنكر تجاهل سلطات الاحتلال لهذه الحوادث، وتعمده إغلاق وعدم التحقيق فيها بصورة جدية، بحجة "عدم توفر الأدلة الكافية"، مطالباً المؤسسات الدولية الضغط عليها للتحقيق فيها، حماية للسكان ولعدم تكرار مثل هذه الاعتداءات، مشيراً لافتعال [سلطات الاحتلال] المشاكل لتبرير اقتحاماتها للقرية، واستخدامها المكثف والعشوائي لقنابل الصوت والغاز والأعبرة المطاطية والرصاص الحي في عدة حالات، دون أي حاجة لذلك.

مواصلة الاحتلال حجز جنائمين شهداء مقدسين:

في السياق، واصل الاحتلال ممارسة ذلك الجانب البشع من سياسات العقاب الجماعي التي يُوقعها بحق المواطنين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسين، والتمثلة بحجز جنائمين عدد من شهدائهم، بدعوى الحيلولة دون تحول الجنازات التي تنعقد لتشييعهم الى مسيرات ومظاهرات حاشدة "تدعو للعنف وتحرض ضد إسرائيل"، وإنها "بيئة خصبة لخروج منفذي عمليات آخرين" الخ.

هكذا، ومع انتهاء الشهر كان الاحتلال ما زال يحتجز جنائمي ٣ شهداء مقدسين، هما الشهيد مصباح أبو صبيح، الذي كان ارتقى برصاص الاحتلال في تشرين أول الماضي؛ والشهيد فادي القنبر، والذي كان ارتقى برصاص الاحتلال في كانون ثاني الماضي؛ والشهيد إبراهيم مطر، الذي كان ارتقى في آذار الماضي، بزعم تنفيذهم عمليات ضد الاحتلال.

أيضاً وفي سياق سياسات العقاب الجماعي هذه، يأتي قرار هذا الاحتلال تسليم جثمان الشهيدة سهام نمر (٤٩ عاماً) لذويها، لتشييعها ودفنها، ولكن ضمن شروط تعسفية، من قبيل تسليم جثمانها لذويها منتصف الليل، وقصر المشاركة في تشييعها على ٥٠ شخصاً، ودفع كفالة مالية قيمتها ٢٠ ألف شيكل، لضمان الالتزام بهكذا شروط، والدفن فور استلام جثمانها.

كانت السيدة نمر ارتقت أواخر آذار الماضي، بعد إطلاق الاحتلال النار عليها في منطقة باب العمود، وسط القدس المحتلة، بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن. وهي والدة الشهيد مصطفى نمر الذي كان ارتقى بدوره في أيلول الماضي، بعد إطلاق الاحتلال النار باتجاه مركبة كان يستقلها برفقة قريبه الشاب علي نمر، وفتاة هي خطيبة الأخير، بحجة محاولة تنفيذ عملية دهس لجنود احتلاليين كانوا في مخيم شعفاط، ليتبين فيما بعد بأن ما جرى حينها لم يكن سوى حادثة سير.

الاحتلال يخلق ملف قاتل الشهيدة هديل عواد، بزعم عدم توافر أدلة:

وتتوالى الحوادث التي يتجاهل خلالها الاحتلال معطيات دامغة تؤكد تعدد عناصره، من جنود ومستوطنين، تصفية مواطنين فلسطينيين بمزاعم محاولتهم القيام بعمليات، حتى لو تعلق الأمر بحمل أحدهم مقصاً صغيراً ما كان له أن يُشكل وبأي حال خطورة جدية أو ماثلة.

أحدث ذلك، ما أورده موقع صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية، من قرار قسم التحقيق مع شرطة الاحتلال في وزارة العدل الإسرائيلية، الاثنين، ٤/٢٤، إغلاق ملف التحقيق ضد الشرطي الإسرائيلي الذي صفى ميدانياً الشهيدة الطفلة هديل عواد (١٤ عاماً)، في تشرين ثاني، ٢٠١٥، وأصاب ابنة عمها نورهان (١٦ عاماً) بجراح بالغة، بزعم محاولتهما تنفيذ هجوم بمقص في وسط القدس المحتلة؛ ببذريعة عدم وجود أدلة كافية للاتهام والتحقيق، في تجاهل لشريط فيديو ألتقط في حينه يظهر كيف قام الشرطي القاتل بتصفية الشهيدة هديل وإصابة ابنة عمها بجراح بالغة، وكيف واصل إطلاق النار على الشهيدة، حتى بعد وقوعها على الأرض، وركله لها بقدمه عدة مرات.

ليس هذا وحسب. فمحاكم الاحتلال أدانت الطفلة نورهان بمحاولة القتل، وحكمت عليها بالسجن الفعلي ١٣ عاماً ونصف العام ودفع غرامة ٣٠ ألف شيقل].

ب. اسرى ومعتقلين:

صعد الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير من وتيرة اعتقالاته للمواطنين المقدسين، خاصة قبيل وخلال ما يُسمى بعيد "الفصح" اليهودي، ناهزت، بحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الحقوقي المقدسي الـ ٢٢٢ مواطناً، بينهم سيدة، ٧٧ قاصراً، و٤ أطفال (أقل من سن المسؤولية - اي لم يتجاوزوا الـ ١٢ عاماً)، ومسنين إثنين.

أيضاً، وطبقاً للمركز، إصدار الاحتلال قرارات بإبعاد ٦٠ فلسطينياً، بينهم ٣٨ عن الأقصى المبارك، ١٩ عن البلدة القديمة، وأسيرا محرراً وشاباً من الداخل الفلسطيني عن كامل المدينة المحتلة، فيما سلم أسيرا

محررا قرارا يقضي بمنعه من دخول الضفة الغربية لمدة ٦ أشهر [من بين المبعدين سيدة من الداخل الفلسطيني، ١١ فتى، و ٢ من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في المدينة المحتلة].

بالتوافق مع ذلك، واصل الاحتلال انتهاكه الحقوق الأساسية للأسرى والمعتقلين المقدسيين، بما فيه إصداره احكاما مُغلظة بحق العديد منهم، حتى لو تعلق الامر بمخالفة بسيطة تتصل بمقاومة الاحتلال من قبيل رشقه بالحجارة، كما في:

* استخدام قوات الاحتلال طفلين مقدسيين كدرع بشري لدى مدامتها منزل المواطن صلاح عباسي في بلدة سلوان، ومن ثم شروعا بتفتيشه وتخريب محتوياته بالكامل.

* قرار مخابرات الاحتلال بمنع الأسير المقدسي المحرر، عبدة عميرة، من دخول الضفة الغربية المحتلة لسته أشهر.

* قرار محكمة احتلالية الإفراج عن الفتى يزن الحسيني، بجملة شروط، من بينه حبسه منزليا لـ ١٤ يوما، مع السماح له بالذهاب إلى مدرسته.

* إصدار الاحتلال عديد من أوامر الاعتقال الإداري بحق أسرى مقدسيين، لمدد تتراوح بين ٣ الى ٦ أشهر قابلة للتجديد عدة مرات، بينهم النائب المقدسي، أحمد عطون (٤ أشهر قابلة للتجديد)، والذي كانت قوات الاحتلال اعتقلته من منزله في مدينة رام الله، في الثاني عشر من نيسان الجاري. علماً بأنه مبعث عن مدينته القدس المحتلة، منذ نحو ٧ أعوام.

* قرار احتلالي بإبعاد الأسير المحرر ماجد جعبة (٣٦ عاماً) عن القدس المحتلة مدة شهر، والذي كان الاحتلال أفرج عنه في آذار الماضي بعد أن امضى محكوميته البالغة ٣ سنوات ونصف.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، السجن الفعلي ١٠ سنوات للأسيرة ملك سلمان (١٧ عاماً)، والتي كانت اعتقلت في شباط الماضي بتهمة "حيازة سكين ومحاولة قتل".

* اعتقال قوات الاحتلال الفتى مصعب محيسن (١٤ عاماً)، وذلك خلال تواجده في سيارة اسعاف كانت نقله الى المشفى لمعالجته من إصابته برصاصة قناص احتلالي في قرية العيسوية، ومن ثم تحويله الى مركز شرطة المسكوبية والى محكمة صلح الاحتلال ومنها الى مركز شرطة صلاح الدين للتحقيق، دون مراعاة لصابته وحاجته للمتابعة الطبية، علماً بأن الرصاصة استقرت أسفل حوضه في منطقة حساسة.

قمع فعاليات تضامنية مع الاسرى:

في السياق، قمعت قوات الاحتلال عدة فعاليات نظمها مقدسيون تضامناً مع الاسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال، بما فيه قمعها بقتال الصوت والأعيرة المطاطية، وقفة تضامنية نظمها حركة "فتح" في بلدة سلوان، السبت، ٤/٢٢، وما نجم عنها من إصابة الناشطة سعاد ابو رموز بشظايا قنبلة صوتية في ساقها؛ وقمعها لاحقاً، السبت، ٤/٢٩، وقفة ومسيرة تضامنية مماثلة كانت تجوب شوارع المدينة المحتلة، بالتوافق مع رصد "مركز معلومات وادي حلوة" ٣ من المعتقلين وقد تم الاعتداء عليهم بالضرب المبرح من قبل قوات الاحتلال.

وبحسب "لجنة أهالي الأسرى المقدسيين"، هناك داخل سجون الاحتلال ٤٨١ أسيراً مقدسياً، بينهم ١٧ أسيرة [٧ منهن متزوجات، وقاصرتين إثنين]، ٧٤ طفلاً، و ٦ أسرى أطفال داخل مؤسسات اجتماعية احتلالية.

وطبقاً للجنة، فإن أقدم أسير مقدسي هو سمير أبو نعمة، الذي أمضى ٣١ عاماً والمحكوم بالسجن مدى الحياة، فيما أقدم أسيرة مقدسية هي المحامية شيرين العيساوي، والقابعة في سجون الاحتلال منذ آذار، ٢٠١٤. وأصغر أسير مقدسي هو الطفل محمد حوشية، المولود في العام ٢٠٠٤، وأصغر أسيرة مقدسية هي الطفلة منار الشويكي (١٦ عاماً)، والمحكوم عليها بالسجن ٦ سنوات. وصاحب أعلى حكم من القدس المحتلة هو الاسير وائل قاسم (٤٦ عاماً)، والمحكوم بـ ٣٥ مؤبداً + ٥ عاماً، فيما صاحبة أعلى حكم مقدسية هي شروق دويات (٢٠ عاماً)، المحكومة بالسجن ١٦ عاماً.

ت. إقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير اقتحاماتها المعهودة للتجمعات السكنية المقدسية، وبخاصة بلدة ابو ديس، شرق القدس المحتلة، بالترافق مع ما يتخللها من انتهاكات مألوفة لحقوق الانسان الفلسطيني، من إعتداء وتدمير لممتلكاته العامة والخاصة، وانتهاك لحرماته، كما في:

* اقتحامها، الثلاثاء، ٤/٤، حي الجالية الإفريقية في القدس القديمة، ومداهمتها وتفتيشها منزلي المواطنين جبريل بلالة وحسن فيراوي، بالترافق مع تخريبها محتوياتهما.

* اقتحامها، الاثنين، ٤/١٠، حي عين اللوزة، ببلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك، ودخولها في مواجهات متفرقة مع المواطنين، مستخدمة ضدهم وبصورة عشوائية قنابل الصوت والأعيرة المطاطية.

* اقتحامها، الخميس، ٤/١٣، شارع المدارس القريب من جامعة القدس، في بلدة أبو ديس، واستهدافها الطلبة بالرصاص المطاطي وقنابل الصوت والغاز السام، وما نجم عنه من إصابة ٦ منهم بالرصاص المطاطي، ونحو ١٨ آخرين بالاختناق، جراء استنشاقهم الغاز خلال المواجهات.

* اقتحامها، الاربعاء، ٤/١٩، بلدة ابو ديس، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمة ضدهم الرصاص المطاطي والغاز السام، وما أفضى إليه من إصابة مواطن بعيار مطاطي في فمه، واختناق ١١ آخرين.

* اقتحامها، الخميس، ٤/٢٠، بلدة ابو ديس، ودخولها في مواجهات عنيفة مع المواطنين، مستخدمة ضدهم الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الصوت والغاز.

* اقتحامها، الجمعة، ٤/٢١، بلدة ابو ديس، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمة ضدهم الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز، وما نجم عنه إصابة أحدهم بعيار مغلف بالمطاط، و٧ آخرون بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع.

* اقتحامها، الجمعة، ٤/٢٨، بلدة ابو ديس، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمة ضدهم الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز، وما نجم عنه إصابة إثنين منهم بعيارات مغلفة بالمطاط، و٩ آخرون بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع.

* إعتدائها وقمعها مسيرة أحد الشعانين، التي ضمت الالاف من المسيحيين من المحتفين بعيد الفصح المجيد، والتي جابت شوارع القدس المحتلة، بحجة رفع الاعلام الفلسطينية بالمسيرة.

ث. انتهاكات ضد المقدسات:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، نيسان، ٢٠١٧، انتهاكاته المألوفة ضد المقدسات في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف، في انتهاك صارخ لوضعته التاريخية كمكان مقدس وعبادة خاص بالمسلمين وهدمهم، الأمر الذي أكدت عليه سلسلة من القرارات الدولية، وأحدثها ذلك الصادر عن اليونسكو في الثاني من أيار الجاري، وجددت فيه قرارات سابقة لها تؤكد إسلامية الموقع الشريف وتنفي أية علاقة يهودية مزعومة به.

بأدناه جملة من انتهاكات الاحتلال للاماكن المقدسة في المدينة المحتلة:

* دعوة العديد من منظمات "الهيكل" المزعوم، أنصارها من جمهور المستوطنين اليهود، الى المشاركة الواسعة في اقتحامات جماعية للاقصى المبارك وأداء طقوس تلمودية فيه بهذه المناسبة ، بدءاً من الخميس، ٤/٦، تمهيداً لفعاليات كبرى لمناسبة ما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي، الذي يبدأ منتصف الشهر، نيسان، متضمنةً نشرات وملصقات تم تعميمها على مواقعها وكذا مواقع التواصل الاجتماعي، بما فيه الدعوة الى الحضور والمشاركة فيما يسمى بفعالية "تمرير الذبيحة بعيد الفصح"؛ في منطقة القصور الأموية المُلصقة للجدار الجنوبي للموقع الشريف، إلى جانب فعاليات أخرى في باحة حائط البراق وفي البلدة القديمة.

* تسهيل قوات الاحتلال وتأمينها اقتحام الموقع الشريف من قبل نحو ٢٧٥٨ مستوطناً يهودياً، ارتفاعاً من ١٥١٠ مستوطنين يهود في آذار الماضي، في سياق الاستجابة للدعوات المكثفة التي كانت أطلقتها منظمات "الهيكل" المزعوم لمزيد من اقتحامات للموقع الشريف بمناسبة احتفالات اليهود بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي، بينهم المتطرف موشيه فيجلن، النائب السابق لرئيس الكنيست، والمتطرف يهودا عتصيون، الذي كان خطط سابقاً لتفجير الأقصى المبارك، ومجموعة من غلاة المستوطنين من المعروفين بدعوتهم للإسراع بهدم الموقع الشريف وبناء "الهيكل" مكانه؛ بالترافق مع قيامهم بأداء طقوس دينية تلمودية في باحاته وعلى أبوابه من الخارج، وتشكيلهم حلقات رقص وغناء والاستماع لشروحات عن "الهيكل المزعوم" في محيط أبوابه من الخارج وفي القدس القديمة.

* فرض سلطات الاحتلال بالتوازي مع احتفالات اليهود بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي، والتي تتضمن اقتحامات مكثفة من قبل المستوطنين اليهود للاقصى المبارك، قيوداً مشددة على دخول المسلمين إلى الموقع الشريف، بما فيه بنشرها الحواجز على أبوابه ومنعها بعض الشبان والفتية من الدخول إليه لأداء الصلاة فيه، ما اضطرهم لأدائها على أبوابه، الى جانب حجزها هويات المصلين قبل دخولهم إليه.

* إقتحام قوات احتلالية كبيرة، وفي ساعة متأخرة من ليل الاثنين، ٤/١٠، الأقصى المبارك وقيامها بحملة تفتيش واسعة فيه، بحجة البحث عن معتكفين وطردهم منه، في سياق تسهيلها وتأمين اقتحامه من قبل المستوطنين اليهود المحتفين بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي، مخلفة ورائها خراباً واسعاً في مرافقه، بتحطيمها أفعال العديد من أبوابه وخلع بعضها، وناهيك عن تدنيسها المصليات بأحذيتها.

* اقتحام ثانٍ مماثل للموقع الشريف من قبل قوات الاحتلال، عقب انتهاء صلاة الجمعة، ٤/١٤.

* قرارات احتلالية بإبعاد ٣٨ فلسطينياً عن الأقصى المبارك، ولمدد متفاوتة بين ١٥ يوماً و٦ اشهر، بما فيه رئيس الاستعلامات في دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، طارق الهشلمون، وحارس الأقصى المبارك، حمزة نمر [٦ اشهر لكل منهما].

* إيقاف حراس الأقصى المبارك سائحا اقتحم الموقع الشريف ومعه دمي على شكل خنزير حاول النفاذ صورة معها.

ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصل الاحتلال الاسرائيلي مصادرته وتدميره واعتدائه على عديد من ممتلكات المدينة المحتلة، العامة والخاصة على حد سواء، بالتعارض مع ما يوفره لها القانون والمعاهدات الدولية من حماية، كالمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر على قوة الاحتلال - التي هي هنا اسرائيل - "أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"، ومنها:

* هدم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، وفي ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء، ٤/٤، بركساً للخيل في منطقة شرفات بحي بيت صفا، جنوب القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص.

* توجيه سلطات الاحتلال كتباً وإنذارات، تطالب فيها المؤسسات والجمعيات والشركات والمراكز القائمة في شرقي القدس المحتلة وعلى اختلاف مجالات عملها، بإغلاق حساباتها المصرفية في مصارف الاحتلال، والطلب منها الحضور لمراكزها لاستلام شيكات بما لها من أموال فيها؛ وتنديد "دائرة شؤون القدس" الفلسطينية بهذا الاجراء، لافتة إلى خطورته وغيره من الإجراءات والممارسات الاحتلالية غير المسؤولة وغير المسبوقه ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته في المدينة المحتلة، والتي تأتي في سياق سياساته العنصرية والتطهير العرقي الذي ينتهجه وبشكل صارخ ضدها، معتبرة أن هذه الخطوة "سياسية" بامتياز، وليس لغرض مصرفي، بل في إطار سياسة العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين المدنيين العزل، وتهجيرهم وتهجير مؤسساتهم في سياق سياسة التهجير القسري للفلسطينيين.

* تصريح المحامي سامي ارشيد، الذي تم توكيله من قبل "لجنة حي وادي حلوة" في بلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك، بأنه بصدد التوجه الى محاكم الاحتلال لاستصدار قرار بإيقاف أعمال الحفر التي تقوم بها مؤسسات الاحتلال التهودية أسفل الحي، وما أفضت وتفضي إليه من تشقق وتصدع في العديد من عقاراته وبناءه التحتية [بحسب اللجنة، فإن أكثر من ٥٠ من منازل الحي تضررت من الحفريات التهودية اسفلها]؛ وأخرها ٣ منازل تعود لعائلة عويضة، والتي قابلتها بلدية الاحتلال بالاكْتفاء بإصدار قرار منتصف ليلة الأربعاء، ٤/٥، يقضي بإغلاقها وإغلاقها، دون بحث للأسباب ومعالجتها، بالترافق مع تحذير اللجنة من استغلال الجمعيات الاستيطانية لقرارات بلدية الاحتلال بـ "إخلاء العقارات بسبب التشققات"، بإغراء أصحابها لبيعها، بما يثبت نية المستوطنين المبيتة لإخلاء الفلسطينيين منه بشتى الوسائل.

* قيام جرافات بلدية الاحتلال وفي ساعة مبكرة من صباح الأربعاء، ٤/١٩، بهدم أبواب منشآت تجارية وزراعية في قرية العيسوية [٥ منها خاصة بمغسلة سيارات، و٤ بمزارع]، الى جانب تعليقها إخطارات هدم وإخلاء لـ ٤ منشآت، عبارة عن معرض للسيارات وآخر لتصليح السيارات ومزارع، وتجريفها أسلاك محيطية بأرض.

* محاصرة قوات الاحتلال، صباح الخميس، ٤/٢٠، مدرستي جواهر لال نهرو الثانوية وذكور أبو ديس الأساسية العليا، بالترافق مع استهدافهما المكثف بقتابل الغاز المسيل، وما أدى إليه ذلك من تشويش وإعاقة الدوام فيهما وإصابة الكثير من الطلبة والمعلمين بحالات اختناق، الى جانب إجبارها المعلمين والطلبة على إخلانها ومنعها الارتباط العسكري والدفاع المدني الفلسطينيين ومجلس محلي البلدة وأهالي الطلبة من الدخول وإسعاف المصابين والتخفيف من روع الطلبة.

ج. أنشطة إستيطانية وتهويدية:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير أنشطته الاستيطانية والتهويدية في أنحاء مختلفة من المدينة المحتلة، ضارباً بعرض الحائط جملة الاعتراضات والقرارات الدولية ذات الصلة، وأحدثها قرار اليونسكو في الثاني من أيار، والذي جدد نفيه أية صلة يهودية مزعومة بالمدينة، وحثها على التوقف عن أية أنشطة تهويدية، من قبيل الحفريات أسفلها، ومنها:

* إعلان رئيس حكومة الإحتلال، بنيامين نتنياهو، عن أن جمعية "العاد" الاستيطانية التهودية ستواصل دعمها أعمال غريلة الانقاض الذي يتم إخراجها من الحرم القدسي الشريف، وتقوم به منذ العام ٢٠٠٤، ولكنها اوقفت الدعم مؤخراً. ويدعى علما آثار احتلاليون قاموا بجمع وغريلة الانقاض، بأن بعضاً منها يرجع الى أيام "الهيكل" المزعوم. ومؤخراً أعلن عن وقف عملية الغريلة هذه بسبب مصاعب مادية، فأطلق ما يسمى بعلماء آثار احتلاليون حملة تمويل لدعم المشروع.

* ما أفادت به مصادر إعلام اسرائيلية، الخميس، ٤/٦، بطرح ما يسمى بـ "صندوق تراث حائط المبكى" [التسمية الاحتلالية لحائط البراق]، عطاء لوضع البنية التحتية الخاصة بمشروع "بيت هاليباه" في باحة الحائط.

وبحسب المصادر، تبلغ مساحة المبنى ٤ آلاف متر، وهو مكون من طابقين بمساحة ١٥٠٠ متر، وطابق خاص بالآثار بمساحة ١٥٥٠ مترا، ورواف سيستخدم كمنصة عرض بمساحة ٩٨٠ مترا، وطابق زجاجي أعلى المبنى بمساحة ٢٠٠ متر. ويشمل البناء مكتبة، وقاعات للزوار، وقاعة عرض للمكتشفات الأثرية، التي عثر عليها في الموقع أثناء الحفريات.

ويقف خلف المخطط الحاخام شموئيل راينوبتس، صاحب مخطط تحويل منطقة باحة البراق إلى مكان لإقامة الاحتفالات اليهودية والمراسم الرسمية، وهو يرأس صندوق "تراث حائط المبكى" الذي يتبع مكتب رئيس حكومة الاحتلال، وإحدى أهم وظائفه تمويل الحفريات والأنفاق والكنس اليهودية في منطقة حائط البراق.

ويعد مخطط "بيت هاليباه" أحد المخططات الموضوعية ضمن ما يدعيه الاحتلال بـ "خطة تطوير ساحة حائط البراق"، والتي تضم أيضا إقامة مبنى "دافيدسون"، الذي يقع جنوب حائط البراق في منطقة القصور الأموية، ويستخدم اليوم كمتحف، إضافة إلى مخطط مبنى "بيت شطراوس"، الذي يبنى حاليا في المنطقة الشمالية من الحائط، وكل ذلك لإضفاء طابع تلمودي على البلدة القديمة، خاصة المحيطة جدا بالأقصى المبارك.

* أنباء عن تخطيط بلدية الاحتلال في القدس المحتلة وما يسمى بـ "سلطة تطوير القدس"، لإنشاء جسر للمشاة في وادي الرابية، جنوب الأقصى المبارك، بطول ١٩٧ مترا وبارتفاع ٣٠ مترا، يربط بينحي ابو طور وجبل صهيون، وبانه قد تم طرح المخطط للنقاش، في لجنة "التخطيط والبناء المحلية" في بلدية الاحتلال.

* ما أفادت به القناة العاشرة الاسرائيلية، من شروع وزارة الاسكان الاسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس المحتلة بتحريك و"الدفن قداما" بمخطط استيطاني كبير يهدف لبناء ١٥ ألف وحدة استيطانية في مطار القدس وأراضي قلنديا المحيطة بالمنطقة الصناعية الاستيطانية المسماة "عطروت"، شمال غرب القدس المحتلة.

وبحسب القناة، سيكون هذا المخطط الاستيطاني الجديد وفي حال تنفيذه أكبر عملية بناء إستيطانية في القدس المحتلة منذ احتلالها في العام ١٩٦٧.

وطبقا لصحيفة "هارتس"، سيفصل هذا الحي الاستيطاني بين الأحياء الفلسطينية في شمال القدس وبين رام الله، في منطقة تعتبر من أكثر المناطق كثافة سكانية عربية في الضفة الغربية المحتلة.

كان من المفترض الموافقة على هذا المخطط الاستيطاني منذ سنوات إلا أنه تم تجميده بسبب معارضة الإدارة الأميركية السابقة.

* نشر بلدية الاحتلال في القدس المحتلة خارطة تتضمن مصادرة اراض في حي راس العامود، مجاورة للمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، لاقامة مركز للزوار والمعلومات في المقبرة. وكما يبدو فقد بدأ العمل لإقامة المركز حتى قبل نشر الخارطة، بحسب التقرير الشهري لحركة "فتح" / اقليم القدس.

خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

واصلت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة تنفيذ عمليات هدم لمنشآت سكنية وخدمية في عدة أنحاء من المدينة المحتلة، بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، في وقت تفرض فيه شروط "تعجيزية" للحصول على هكذا رخصة.

بحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، هدم الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، ١٢ منشأة، بينها ٣ سكنية، وبركسين سكنيين، وما نجم عنها من تشريد ٣٠ مواطنا، بينهم ٢٠ طفلاً؛ ناهيك عن

إصدار بلدية الاحتلال خلال الشهر قرارات "إخلاء وإغلاق" طالت ٣ شقق سكنية تعود لعائلة عويضة في حي وادي حلوة، ببلدة سلوان، نتيجة اتساع التشققات والانهيارات في أساساتها، والناجمة عن الأنفاق التهويدية التي يحفرها الاحتلال أسفل منها، تأوي ١٦ مواطناً، بينهم ١٠ أطفال.

تاليا أبرز أنشطة الهدم / إخطارات الهدم التي باسرتها بلدية الاحتلال في المدينة المحتلة، خلال الفترة موضع

التقرير:

* هدمها ٣ منازل، في قرية الزعيم، شرق القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص، بينها بناية سكنية تعود لعائلة الشبر تضم ٣ طوابق، كل واحد منها يحتوي على شقتين.

* هدمه منزلاً قيد الإنشاء في حي جبل المكبر، جنوب شرق القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص.

* هدمها منزلين متنقلين [كرافانين] في قرية جبل المكبر، بحجة البناء دون ترخيص، يعودان لكل من محمد أمين شقيرات وعمار حديدون.

المواطن حديدون يوضح بأن منزله المتنقل هذا قائم منذ العام ٢٠١١، ويعيش فيه ٧ أفراد (بينهم ٥ أطفال)، وقام بوضعه على أرضه بعد هدم منزله من قبل الاحتلال في العام ٢٠٠٩، لافتاً إلى قيام جرافات الاحتلال بهدم منزله المتنقل هذا دون سابق أنذار، وفي وقت لم تكن العائلة موجودة فيه.

الأمر نفسه بالنسبة للمواطن شقيرات، الذي يوضح بأنه بشراء منزله المتنقل هذا ليأويه بأسرته المكونة من ١٠، والتي كانت شردتها بلدية الاحتلال حينما قامت قبل نحو العام بهدم مسكنه.

* إضطرار المواطن المقدسي حافظ الرجبي، لأن يهدم بنفسه منزله الكائن في حي بيت حنينا، شمال القدس المحتلة، والقائم منذ ١٥ عاماً، تفادياً منه لتكبد كلف هدم وغرامات فيما لو قامت بذلك بلدية الاحتلال [والتي تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف شيكل]، التي كانت قررت هدمه بذريعة البناء دون ترخيص.

وبحسب العائلة، فإنها حاولت دون جدوى ترخيص المنزل خلال السنوات الماضية، والتزمت بدفع مخالفة بناء فرضتها عليها بلدية الاحتلال، بقيمة ١٠٠ شيكل.

* اضطرار الشقيقين فايز وسليمان جعابيص، لأن يهدما بنفسيهما منزليهما الكائنين في قرية جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، تفادياً منهما لتكبد كلف هدم وغرامات فيما لو قامت بذلك بلدية الاحتلال، واللذين كانت قررت هدمهما بذريعة البناء دون ترخيص.

* إنتشار عدد من آليات وجنود الاحتلال في حي البستان، ببلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، الأربعاء، ٤/١٩، وإعراب سكانه عن خشيتهم من حملة جديدة يشنها الاحتلال تستهدف منازل وعقارات الحي، بتذكر إصدار بلدية الاحتلال قبل سنوات أوامر وإخطارات هدم لكافة منازل الـ ٨٨، بزعم عودة ملكيته لليهود، تمهيداً لإقامة مشاريع استيطانية، ومرافق تخدم "الهيكل" المزعوم.

* تسليم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأحد، ٤/٢٣، إخطارين بهدم منزلين في بلدة سلوان، بذريعة عدم الترخيص، تعود لمواطنين في حي البستان المذكور.

د. إنتهاكات المستوطنين:

إلى جانب انتهاكاتهم المشار إليها أعلاه في اقتحاماتهم للحرم القدسي الشريف، واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم المألوفة الأخرى ضد المواطنين المقدسيين وممتلكاتهم، ومنها:

* تسليم ممثلين عن أهالي قرى شمال غرب القدس المحتلة (الجيب، بدو، بيت سوريك، بيت دقو، بيت عنان، قننة، بيت إجزا، بيت إكسا، والنبي صموئيل) مذكرة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يطالبون فيها بـ "الحق في بيئة آمنة خالية من التلوث"، وبالتدخل والضغط على حكومة الاحتلال وبشكل سريع، لوقف تدفق متواصل ومنذ ٥ سنوات لمياه الصرف الصحي لمستوطنة "جبعات زنيف" إلى وادي

سلمان في قرية بيت دقو، الذي يعتبر مرعى طبيعياً، ومصدراً للمياه الجوفية والينابيع الطبيعية؛ إلى جانب الروائح الكريهة التي تصدر عن تلك المياه، والتي تشكل بحد ذاتها عامل طرد للمواطنين من المنطقة.

* قيام مستوطنين، فجر الاثنين، ٤/١٠، باقتلاع ونشر نحو ٣١٠ اشجار زيتون معمرة في قرية مخماس، جنوب شرق القدس المحتلة. في عملية هي الثانية من نوعها بالنسبة للقرية، حيث اقتلعوا قبل حوالي السنتين ٢٠٠ شجرة زيتون من أشجارها.

* أدانهم، السبت، ٤/٢٩، رقصات تلمودية استفزازية في باحة باب العامود - أحد أشهر أبواب القدس القيمة - بحراسة مشددة من قوات الاحتلال.

المستوطنون عندما يقومون مقام سلطات الاحتلال برصد ومتابعة ما يسمى بالبناء الفلسطيني غير

القانوني:

نشرت صحيفة "هارتس" تقريراً لمراسلتها المهتمة بمتابعة ورصد انتهاكات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عميرة هاس، أشارت فيه إلى مواصلة مستوطني مستوطنة "معاليه أدوميم" [شرق القدس المحتلة] مطاردة المواطنين البدو في منطقة القدس المحتلة، بحجة منعهم من استغلال انقطاع مراقبي الإدارة المدنية الاحتلالية [ذراع جيش الاحتلال لإدارة الشؤون المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧] عن العمل نهايات الاسبوع وخلال فترة الاعياد اليهودية؛ استجابة لما يسمى بـ "هيئة غلاف القدس" التي تضم ممثلين من عدة مستوطنات، حيث يعمل ما يُسمى بـ "مركز الأراضي" في الهيئة، على مراقبة خيام البدو في المنطقة.

التقرير ينقل عن المتحدث باسم الهيئة بأنها تعمل ضد ما أسماه بـ "البناء غير القانوني الفلسطيني - الأوروبي في المنطقة، وعلى محور الشارع ١ بين القدس والبحر الميت".

يشير التقرير إلى قيام الهيئة ومنذ سنوات بتصوير خيم المواطنين جو، بواسطة كاميرا طائرة، وهو ما يؤكد سكان المنطقة بشأن وجود طائرة تصوير تحلق فوقهم بشكل دائم.

وتدعي الهيئة بأنه قبل سنتين أقام العرب البدو في المنطقة ٢٢ مسكناً غير قانوني بتبرعات أوروبية، وعندها قررت تخصيص ميزانية خاصة وقوى بشرية من المستوطنات لمراقبة ما يجري بما يشكل رادعا لسكان المنطقة من البناء، حيث تنقل التقارير فوراً عن كل عملية بناء إلى الشرطة والإدارة المدنية الاحتلالية كي يتم هدمه فوراً قبل الوصول إلى المحاكم.

وتضيف مصادر في الهيئة بأنه في العام ٢٠١٦ تراجع عدد المباني بـ ٢٠ مبنى مقارنة بالعام ٢٠١٥، أي أن نشاط الهيئة أدى إلى هدم مبان.

وتنقل الصحيفة عن مصدر في الهيئة قوله بأنها "تعمل من أجل إنفاذ سلطة الإدارة المدنية، ونقل البدو إلى بلدات تخصصها الدولة لهم"، وذلك في إشارة واضحة إلى تهجيرهم من أراضيهم، وتركيزهم في بلدات.

ويدور الحديث عن نحو ٢٠ تجمعاً عربياً بدوياً، يعيشون في المنطقة ومنذ سنوات طويلة، وقبل إقامة المستوطنات. ومع إقامة المستوطنات بدأ التضييق على حيز مناطق الرعي، وتم طرد بعض التجمعات من المنطقة بهدف توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم". كما منعوا من الارتباط بشبكتي الكهرباء والمياه، وإقامة عيادات طبية ومدارس.

أشار التقرير في هذا السياق إلى وصف الاتحاد الأوروبي هذا المخطط، بما في ذلك الهدم ومنع البناء، بأنه تهجير قسري ممنوع بموجب القانون الدولي.

ذ. حصار وإغلاقات:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير ممارسة سياسات التضييق على التنقل الحر والامن للمواطنين المقدسيين، سواء داخل مدينتهم أو منها وإليها، ومنها:

* فرض قوات الاحتلال، عقب استشهاد الفتى احمد غزال، حصارها على البلدة القديمة من المدينة المحتلة، بمنع الدخول والخروج إليها، والانتشار على كافة أبوابها ونصبها الحواجز الحديدية، سواء على بواباتها أو في شوارعها.

* قرار قوات الاحتلال إغلاق الضفة الغربية المحتلة من منتصف ليلة الأحد، ٤/٩، وحتى منتصف ليلة الاثنين، ٤/١٧، بزعم تأمين احتفالات المستوطنين اليهود بما يسمى بعيد "الفصح" اليهودي، والذي يمتنع في سياقه على المواطنين الفلسطينيين دخول القدس المحتلة أو الخروج منها باتجاه الضفة الغربية المحتلة.

* غلق قوات الاحتلال، صباح الاثنين، ٤/١٠، قرية بيت إكسا، شمال غرب القدس المحتلة، مانعة الدخول أو الخروج منها لغير ساكنيها، بحجة وجود طوق عسكري عليها. جنود الاحتلال منعوا حتى الحافلات من الدخول إلى القرية لنقل الركاب بحجة أن سائقها ليسوا من سكانها ما تسبب في الإعاقة وبشكل كبير لحركة المواطنين. يذكر أن الاحتلال يعزل القرية بجدار الفصل العنصري، ولا يسمح لأحد بالدخول إليها سوى لسكانها، ويقوم حاجزا عسكريا على مدخلها.

ر. اليونسكو تعتمد قراراً يعتبر "القدس محتلة":

في ختام أعمال دورته الـ ٢٠١ [الاربعاء، ٤/١٩ - الاربعاء، ٥/٣] إعتد المجلس التنفيذي لليونسكو، الجمعة، ٥/٥، جميع القرارات التي اتخذها بخصوص دولة فلسطين، والتي أعاد فيها التأكيد بانتهاكات قوة الاحتلال [اسرائيل] في مجالات اختصاص المنظمة الدولية وطالبها بالكف الفوري عنها. صوت لصالح القرار، الذي يؤكد أن إسرائيل قوة محتلة للقدس وليس لها في البلدة القديمة أي حق، ٢٢ دولة، فيما صوتت ضده ١٠ دول، وامتنعت ٢٣ دولة عن التصويت.

تاليا أبرز ما أكدته المجلس التنفيذي في القرار المدرج تحت اسم "فلسطين المحتلة":

إن المجلس التنفيذي،

- ١- وقد درس الوثيقة ٢٠١ م ت/٣٠
- ٢- وإذ يذكر بأحكام اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وأحكام بروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، وبقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ بشأن الحرب البرية، وباتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام ١٩٥٤ وبروتوكولها، وبالاتفاقية الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠، وباتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، وبإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها، بناء على طلب الأردن، في قائمة التراث العالمي في عام ١٩٨١، وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر في عام ١٩٨٢، وبتوصيات وقرارات اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، وكذلك بقرارات اليونسكو بشأن القدس، ويذكر أيضا بقرارات اليونسكو السابقة المتعلقة بإعادة بناء وتنمية قطاع غزة وبقرارات اليونسكو المتعلقة بالموقعين الفلسطينيين في الخليل وبيت لحم.
- ٣- ويؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار، الذي يرمي إلى تحقيق أمور تضم، على سبيل المثال لا الحصر، صون التراث الثقافي الفلسطيني والطابع المميز للقدس الشرقية، ما يؤثر بأي حال من الأحوال في قرارات مجلس الأمن والقرارات والمقررات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لفلسطين والقدس، ولا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ للعام ٢٠١٦ [الرفض للاستيطان الاسرائيلي].

٤- ويذكر بأن جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي تغير أو ترمي إلى تغيير طابع مدينة القدس المقدسة ووضعها القانوني، ولا سيما "القانون الأساس" الذي سنته إسرائيل بشأن القدس، إنما هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة ويجب إبطالها وإلغاؤها فوراً.

٥- ويؤكد ما تنص عليه قراراته الأحد عشر التالية: ١٨٥ م/ت/ ١٤، و ١٨٧ م/ت/ ١١، و ١٨٩ م/ت/ ٨، و ١٩٠ م/ت/ ١٣، و ١٩٢ م/ت/ ١١، و ١٩٤ م/ت/ ٥) أولاً، دال (و ١٩٥ م/ت/ ٩، و ١٩٦ م/ت/ ٢٦، و ١٩٧ م/ت/ ٣٢، و ١٩٩ م/ت/ ١٩ - أولاً، و ٢٠٠ م/ت/ ٢٥، وكذلك قرارات لجنة التراث العالمي السبعة التالية: ٣٤ COM/7A.20، و ٣٥ COM/7A.22، و ٣٦ COM/7A.23، و ٣٧ COM/7A.26 و ٣٨ COM/7A.4، و ٣٩ COM/7A.27 و ٤٠ COM/7A.13، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار.

٦- ويعرب عن أسفه لامتناع سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن وقف الانتهاكات المتواصلة المتمثلة في عمليات التنقيب وحفر الأنفاق والأشغال والمشاريع وسائر الممارسات غير المشروعة في القدس الشرقية، ولا سيما في المدينة القديمة.

٧- ويعرب عن أسفه الشديد لرفض إسرائيل تعيين ممثل دائم لليونسكو يعمل في القدس الشرقية، من أجل تقديم معلومات عن جميع الجوانب المتعلقة بمجالات اختصاص اليونسكو في القدس الشرقية بانتظام، تلبية للطلب الموجه إلى المديرية العامة في هذا الصدد؛ ويطلب مجدداً من المديرية العامة تعيين الممثل الدائم المذكور آنفاً في أقرب وقت ممكن.

٨- ويشدد مجدداً على الحاجة العاجلة إلى إيفاد بعثة اليونسكو للرصد التفاعلي إلى مدينة القدس القديمة وأسوارها؛ ويدعو المديرية العامة ومركز التراث العالمي إلى القيام، وفقاً للمهام المسندة إليهما ووفقاً لأحكام اتفاقيات وقرارات اليونسكو المتعلقة بهذا الموضوع، ببذل كل الجهود الممكنة لضمان الإيفاد العاجل للبعثة، واقتراح تدابير فعالة يمكن اتخاذها لضمان إيفاد البعثة في حال عدم الامتثال لهذا الأمر.

٩- ويقرر المجلس إدراج هذه المسائل في جدول أعمال دورته رقم ٢٠٢، من ضمن بنود قرار "فلسطين المحتلة"، ويدعو المديرية العامة إلى موافاته بتقرير مرحلي بشأنها.

قرارات اليونسكو بخصوص القدس المحتلة والتي أغضبت دولة الاحتلال الإسرائيلي:

خلال تاريخها، اتخذت اليونسكو عدداً من القرارات الخاصة بالقدس والمقدسات فيها، تمحورت حول الاهتمام بها وعدم الاعتراف ما غيرته إسرائيل فيها والمحافظة على الممتلكات الثقافية والأماكن المقدسة والمناحي التعليمية فيها، وذلك على النحو التالي:

١٩٥٦: اتخذت اليونسكو أول قرار لها بخصوص القدس، ونص على اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية فيها في حال النزاع المسلح.

١٩٦٨: اتخذت اليونسكو قراراً يؤكد على القرار السابق، كما ويدعو إسرائيل إلى الامتناع عن إجراء أي حفريات في المدينة أو نقل للممتلكات أو تغيير لمعالمها أو ميزات الثقافة.

١٩٧٤: اتخذت اليونسكو قراراً قضى بالامتناع عن تقديم أي عون ثقافي وعلمي للإسرائيليين بسبب ممارساتهم في القدس.

١٩٧٨: أصدر المؤتمر العام لليونسكو قرارين مهمين بخصوص القدس، أولهما توجيه نداء عاجل إلى إسرائيل لكي تمتنع عن كافة الإجراءات التي تحول دون تمتع السكان العرب الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم والحياة الثقافية والوطنية، وثانيهما يدين إسرائيل لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها.

٢٠٠٣: اتخذت اليونسكو قراراً بإرسال بعثة فنية إلى القدس لتقييم وضع البلدة القديمة على خلفية الإجراءات والحفريات الإسرائيلية فيها.

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦: اتخذت اليونسكو قرارات نصت على القيمة الاستثنائية لمدينة القدس وأسوارها، ووضعتها على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، مشيرة إلى العقبات التي تضعها إسرائيل لتحويل دون صون التراث الثقافي فيها.

٢٠٠٧: اتخذت اليونسكو قرارا طالبت فيه اسرائيل بتقديم تقرير مفصل بشأن الحفريات التي تجريها في منحدر باب المغاربة المتاخم للمسجد الأقصى.

٢٠١٦: أدرجت اليونسكو ٥٥ موقعا تراثيا في العالم على قائمة المواقع المعرضة للخطر، ومنها البلدة القديمة في القدس المحتلة وأسوارها.

٢٠١٦: تبنت اليونسكو، خلال اجتماع لها في باريس / تشرين اول، قرارا ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، واعتبرهما تراثا إسلاميا خالصا.

الثاني من ايار، ٢٠١٧: صوت المجلس التنفيذي لليونسكو، على قرار يؤكد على قرارات المنظمة السابقة باعتبار إسرائيل محتلة للقدس، ويرفض سيادتها عليها.